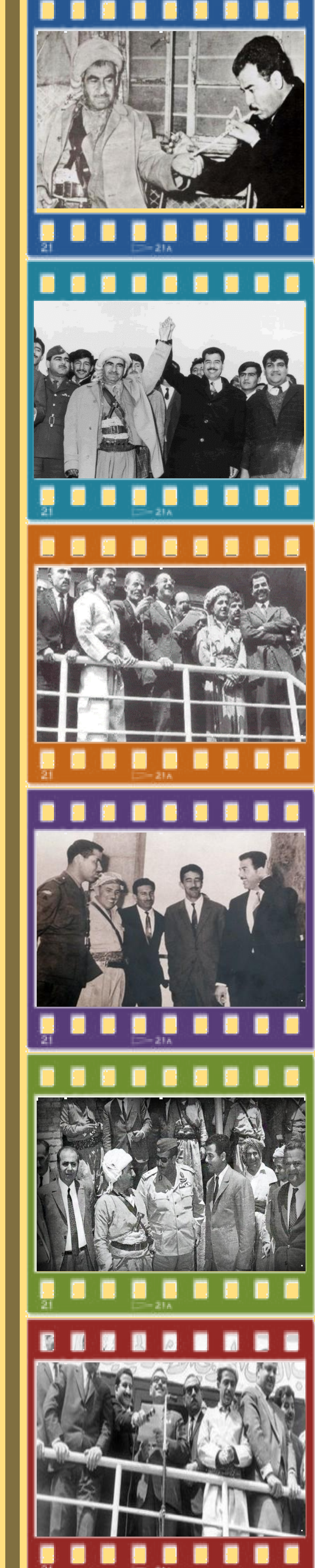






أصداء إتّفاقية 11 آذار 1970 في الصّحافة المصريّـــــة





منشورات الطليعـة



عندما تمكن حزب البعث من الاستلاء على السلطة إثر انقلاب ١٧-٣٠ تموز ١٩٦٨ لم يقدم على تحقيق خطوات إيجابية صوب الحل السلمي للقضية الكوردية، فشهدت العلاقات بين الحكومة العراقية والقيادة الكوردية تدهورا مستمراً، إلا أنها لم تصل الى درجة القطيعة، فقد كان الجانب الكوردي يؤكد دوماً أن موقفه وعلاقاته مع الحكومة الجديدة، تعتمد على طبيعة سياستها تجاه القضية الكوردية[1].

ابتداءً من شباط ١٩٦٩ تصاعدت العمليات القتالية بين الجانبين، وتمكنت قوات البيشمركة من تحقيق انتصارات عدة على القوات الحكومية، وكان من بين أشهر العمليات التي قامت بها تلك القوات، ضرب المنشآت النفطية في كركوك في ١ آذار ١٩٦٩[2].

عندما كان القتال قائماً بين القوات الحكومية وقوات البيشمركة، عقد حزب البعث العربي الاشتراكي مؤتمره القطري السابع، وقد كرس معظم اجتماعات المؤتمر لمناقشة القضية الكوردية، وأوصى المؤتمر بتشكيل لجنة خاصة من قادة

---

(١) مسعود البارزاني، ثورة أيلول ١٩٦١-١٩٧٥، ص٢٠٤-٢٠٥" جورج حجار، المسألة الكردية، نحو أخوة عربية كردية (بيروت، د.ت)، ص٤٨.

(٢) للتفاصيل ينظر: مسعود البارزاني، ثورة أيلول ١٩٦١-١٩٧٥، ص٢٠٩-٢٢٣" وصفي حسن، داستانا ليَدانا گازخانا كەركوك ل ١٩٦٩/٣/١ (دهوك، ٢٠١٠).

الحزب المدنيين لتهيئة الدراسات وتقديم التوصيات الخاصة لحل المشكلة، واعدت التقارير والتوصيات وقدمت الى المؤتمر الذي تبنى وجوب استخدام الطرق السلمية في حل القضية الكوردية[١].

ويتضح مما سبق، أن موقف حزب البعث من القضية الكوردية قد تغير الى حد كبير[٢]، وقد برره بعض المختصين في هذا المجال، بأن هذا التحول جاء عندما تضافرت ثلاثة عوامل: كان الأول هو نجاح قوات البيشمركة في مهاجمة المنشآت النفطية في كركوك و بأسلحة جديدة ومتطورة. والعامل الثاني عندما اعلنت إيران في ١٩ نيسان ١٩٦٩ بأن معاهدة ١٩٣٧[٣] مع العراق لاغيه وباطلة[٤]. أما العامل الأخير فيكمن في مشاكل العراق المتزايدة مع شركات النفط الأجنبية والتي قد

---

[١] منشورات الثورة، العلاقة بين حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الديمقراطي الكردستاني (بغداد، ١٩٧٣)، ص١٤١–١٤٤" حسين حافظ وهيب، ثورة ١٧–٣٠ تموز ١٩٦٨ في العراق وتطور صيغ مواجهة التحديات، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية الاشتراكية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٨، ص٧٨.

[٢] وضمن اهتمامات حزب البعث حول الحل السلمي للقضية الكوردية، نشرت صحفها دراسات حيادية عن المطالب الكوردية وتوصلت الدراسات بأن الحكم الذاتي هو الصيغة المثلى لحل القضية الكوردية، كما وتحدث مؤسس الحزب وبعض قادتها الى اهمية الحل السلمي. ينظر: جريدة (الثورة–البغدادية) الأعداد (٨٨– ٩٣)، ٢٦ تشرين الثاني– ٢ كانون الأول ١٩٦٨" مجلة (الزوراء، العدد (٧)، بغداد، ٢٣ آب ١٩٦٩ ،ص٣" ميشيل افلق، نقطة البداية، أحاديث بعد الخامس من حزيران (بيروت، ١٩٧٥)، ص١٠٥.

[٣] تعود هذه المعاهدة بين العراق وإيران الى ٤ تموز ١٩٣٧، وذلك لغرض تسوية خلافات الحدود البرية والبحرية. للمزيد ينظر: شاكر صابر الضابط، العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران (بغداد، ١٩٦٦)، ص٢٠٩–٢٣١.

[٤] أمير أسدالله علم، گفتوگوهای من باشاه، خاطرات محرمانة أمير أسدالله علم (تهران، ١٣٨١)، جلد اول، ص٧٥.

تؤدي إلى خلق صعوبات مالية لأي عملية عسكرية تنوي الحكومة القيام بها ضد الكورد[١]. كما ان البعث كان بحاجة الى تثبيت سلطته القلقة آنذاك.

إن تأثير العامل الثاني، وعلى ما يبدو، كان الأكثر أهمية، والذي تمثل في السياسة الايرانية تجاه العراق، والتي كانت تطالب دوما بحقها في استخدام مياه شط العرب، ومن اجل الضغط على النظام العراقي وإضعافه، فان الحكومة الإيرانية سعت إلى زيادة دعمها للحركة الكوردية، وأمام ذلك وجدت الحكومة العراقية نفسها بأنها إذا ما رضخت للضغوط الإيرانية فان سمعتها الدولية ستتعرض للاهانة[٢]، ومن جانب اخر لم يكن بمقدور القوات العراقية القتال على جبهتين، ولهذا أعلنت الحكومة العراقية رغبتها الحقيقية في الوصول إلى حل سلمي مع القيادة الكوردية[٣]. وبعد عدة جولات من المفاوضات بين الطرفين ابتداءً من أيلول ١٩٦٩ وإلى أن توجت بزيارة صدام حسين، نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، الذي وصل الى رواندوز في ٩ آذار ١٩٧٣ لاستئناف المباحثات النهائية ووضع الصياغة الأخيرة لبنود الاتفاق الجديدة مع القيادة الكوردية، وجرت المباحثات بين الطرفين في ١٠-١١ آذار وتوصلا في النهاية إلى توقيع اتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠،التي أقرت الحكم الذاتي لكوردستان العراق[٤].

---

[١] سعد ناجي جواد، العراق والمسألة الكردية، ص١٥٧-١٥٨.

[٢] ومن الجدير بالذكر ان حكومة البعث رضخت لأيران في ٦ آذار ١٩٧٥ وبموجب أتفاقية الجزائر، وتنازلت عن جزء من اراضي العراق لإيران، بدلا من ان تلبي مطالب مواطنيها الكورد.

[٣] المصدر نفسه، ص١٥٨.

[٤] للمزيد حول سير المفاوضات بين الحكومة والقيادة الكوردية ينظر: مسعود البارزاني، ثورة أيلول ١٩٦١-١٩٧٥، ص٢٢٦-٢٤٣" فەریدون عبدولرەحیم عەبدوللا، بارودوخی سیاسی کوردستان-عیراق، ١١ی مارتی ١٩٧٠-١١ی مارتی ١٩٧٤، توێژینەوەیەکی مێژوویی- سیاسیە (هەولێر، ٢٠٠٨)، ل٣٩-٤٨.

بعد أن تهيأت الظروف لتوقيع الاتفاقية وفي اليوم التالي من صباح يوم ١١ آذار اتجه الوفدان الكوردي[١] والحكومي إلى بغداد لنقل التفاصيل للرئيس احمد حسن البكر الذي قام وفي حوالي الساعة الثامنة من مساء نفس اليوم بإلقاء نص الاتفاق عبر الإذاعة والتلفزيون، كما وقرأ رئيس الوفد الكوردي، محمود عثمان، برقية البارزاني الذي أعرب فيها عن مساندته للاتفاقية مهنئا أبناء الشعب العراقي كافة بهذا الخصوص[٢].

اعترفت الحكومة بموجب هذه الاتفاقية رسميا بوجود القومية الكوردية في العراق، وتعهدت بإقرار الحكم الذاتي في كوردستان العراق وبان اللغة الكوردية ستكون رسمية وتعترف بها الحكومة وتكون على قدم المساواة مع اللغة العربية في المناطق التي غالبية سكانها من الكورد، وان تصبح اللغة الكوردية لغة التعليم في تلك المناطق وان يجري تدريسها باعتبارها لغة ثانية في باقي أنحاء العراق. كما تضمنت الاتفاقية تخصيص وظائف عليا للكورد داخل الوزارات والجيش وجميع هيئات الدولة حسب نسبتهم إلى إجمالي سكان العراق، وأشارت الاتفاقية إلى تشكيل منظمات مستقلة للكورد على صعيد الطلبة والنساء والشبيبة وغيرها. وتعهدت الحكومة العراقية بأنها ستجرى تعديلات على دستور البلاد للتأكيد رسميا على أن العراق يتألف من شعبين عربي وكوردي، وبأن الشعب الكوردي سيحظى

---

[١] كان الوفد الكوردي يتألف من: محمود عثمان وصالح اليوسفي ونوري شاويس وإدريس البارزاني ومحمد محمود عبد الرحمن (سامي)، ومحسن دزەيی، ودارا توفيق ومسعود البارزاني، ينظر: محسن دزەيی، احداث عاصرتها(اربيل، ٢٠٠٢)، ج٢،ص ١٩٩ – ٢٠٠" نوزان صالح اليوسفي، المصدر السابق، ص ٥٦.

[٢] مسعود البارزاني، ثورة أيلول ١٩٦١– ١٩٧٥، ص ٢٤٤ – ٢٤٥" شيركو فتح الله عمر، المصدر السابق، ص ٢١٦.

بالتمثيل داخل الهيئات التشريعية وفقا لنسبته إلى عدد سكان البلاد، وبأن احد نواب رئيس الجمهورية سيكون من الكورد. كما أكدت الاتفاقية على أن الموظفين في الوحدات الإدارية حيث تقيم أغلبية كوردية يجب أن يكونوا من الكورد، وانه سيتم تعيين المسؤولين في المناصب العليا (المحافظ، قائمقام، مدير شرطة، مدير الأمن وما دونهم). وصدرت وعود بإصدار عفو عام عن جميع المشاركين في الحرب وبإعادة العمال والموظفين وغيرهم من المدنيين والعسكريين إلى أعمالهم ووظائفهم، وتقرر تشكيل هيئة من المختصين للعمل في مجال تعمير المنطقة الكوردية وأحيائها والتعويض عن الأضرار التي لحقت بها خلال سنوات الحرب، وإعادة الكورد والعرب كل إلى مناطق سكناهم الأصلية، والتعجيل في تطبيق قانون الإصلاح الزراعي في المنطقة الكوردية، أما الأسلحة الثقيلة ومحطات البث الإذاعي فأنها ستعاد وستسلم إلى الحكومة وان ذلك سيكون مرتبطا بتنفيذ المرحلة الأخيرة من الاتفاقية(.

انطلقت في صباح اليوم التالي جماهير الشعب العراقي في جميع المدن العراقية، وخرجت الجماهير في العاصمة بغداد بمسيرات عفوية إلى ميدان التحرير، تعبيرا عن تأييدها للاتفاق، وحضر عدد من قيادات حزب البعث والحكومة والوفد الكوردي، مع جموع الحاضرين. وألقى الرئيس احمد حسن البكر خطابا أمام الجماهير أعلن فيه لأول مرة عن أقامة نظام الحكم الذاتي في كوردستان العراق، وأكد على التحالف بين القوميتين الكوردية والعربية بالقول :

" أنني أعلن هنا باسم الشعب الكردي وباسم مصطفى البارزاني بان شعبنا الكردي سيظل سندا وحليفا كبيرا للأمة العربية الشقيقة ويعمل كل ما يضمن

مصلحة التحالف الكفاحي معها ويخدم أهدافها ومصالح القوميتين الشقيقتين العربية والكردية. ومن الآن فصاعدا أيتها الجماهير المناضلة وأيها الشعب العظيم يتفرغ جيشنا الباسل لكي يخوض معركته المصيرية معركة الشرف حيث أصبحت قوة الشعب الكردي والثورة الكردية بعد إعلان البيان جزءا من الجمهورية العراقية تحافظ وتدافع عنها بكل الوجوه "[1].

كانت للاتفاقية أصداء واسعة على الصعيد العربي والدولي، وكانت مصر في مقدمة الدول التي أعربت عن تأييدها للاتفاقية رغم أن العلاقات بينها وبين نظام الحكم في بغداد لم تكن جيدة في تلك الحقبة.

يذكر مسعود البارزاني، بصفته احد أعضاء الوفد الكوردي المفاوض والذي كان حاضرا في بغداد أثناء إعلان الاتفاقية، بأن الرسائل وبرقيات التهنئة والتأييد جاءت من اغلب الدول والأحزاب في العالم، وقد زار الوفد الكوردي عدد كبير من السفراء المعتمدين في بغداد بتلك المناسبة، وعندما زار الوفد الكوردي مقر السفارة المصرية في بغداد، عاتب الحكومة المصرية بعدم ارسال أي تهنئة للحكومة العراقية بهذا الانجاز، ويؤكد مسعود البارزاني بهذا الصدد بانه: " في تلك الفترة كانت العلاقات العراقية المصرية قد بلغت حد التأزم والقطيعة ولم يبعث عبد الناصر رسالة تأييد أو تهنئة بمناسبة الاتفاق. فطلب دكتور محمود عثمان باسم وفدنا نقل رجائنا إلى رئيس المصري بإرسال برقية تأييد للسلطة. ونقل السفير رجائنا

---

[1] مقتبس من: وزارة الإعلام، مسيرة الثورة في خطب وتصريحات السيد رئيس الجمهورية العراقية احمد حسن البكر ١٩٦٨ – ١٩٧٠، مديرية التأليف والترجمة والنشر (بغداد، ١٩٧١)، ص ١٥٥.

وكان الرئيس المصري عند حسن ظننا وجائنا السفير مغتبطاً يحمل برقية التأييد والتهنئة قائلا باللهجة المصرية الصميمة" والله هذا علشان خاطركم "[1]

ويذكر محمود عثمان، بانه عندما كان بصحبة احمد حسن البكر وصدام حسين في القصر الجمهوري وصلت برقية تهنئة وتأييد للحكومة العراقية من الرئيس جمال عبد الناصر .

ومن خلال الاطلاع على الصحافة المصرية آنذاك، ظهرت فيها أن برقية التهنئة المرسلة من قبل جمال عبد الناصر نشرت بتاريخ ١٦ آذار ١٩٧٠، أي بعد مرور خمسة أيام على إعلان الاتفاقية.

المهم في الأمر، أن الموقف المصري من الاتفاقية سواء من خلال البرقيات التي بعث بها إلى القيادة العراقية، أو من خلال ما بثته الإذاعة أو ما كتبته الصحافة المصرية، فان الجميع أشاروا فيها على أهمية الاتفاقية وبأنها ستخدم مصلحة العرب في مواجهة أعدائها وخصوصا إسرائيل، على اعتبار أن حل المشكلة الكوردية في العراق سيمرر جزء كبير من طاقات العراق المادية والبشرية، وأصبح من الممكن توظيفها لمواجهة إسرائيل، بعد أن كانت تبدد في اقتتال الأخوة، وان الحل قد أضاف طاقة جديدة للعرب، ألا وهي طاقة الشعب الكوردي التي كانت تبدد بنفس الطريقة. ولهذا فسرت الاتفاقية على أنها مكسب قومي فضلا عن أنه مكسب قطري (عراقي)، وهذا يعني أن الكورد شكلوا بالفعل قوة لا يستهان بها سواء في مواجهته للقوات الحكومية أو كونه له ثقل في الساحة على مستوى المنطقة.

---

[2] مقتبس من: مسعود البارزاني، ثورة ١٩٦١ – ١٩٧٥، ص ٢٤٧ – ٢٤٨.

وعلى أية حال فان البرقية التي أرسلها الرئيس جمال عبد الناصر إلى الرئيس العراقي احمد حسن البكر، بمناسبة إعلان الاتفاقية، أكدت على أهمية الاتفاقية لكونها خطوة عظيمة في تحقيق الوحدة الوطنية في العراق وأنها دعم للنضال العربي في مواجهة الصهيونية والاستعمار، والتي جاءت فيها:

" أن الاتفاق الذي توصلتم إليه مع إخواننا الأكراد خطوة موفقة وعظيمة على طريق تحقيق الوحدة الوطنية للعراق.. وهي في نفس الوقت دعم هائل للنضال القومي الذي يجابه اليوم تحديات تتطلب تركيز إمكانيات الأمة العربية كاملة ضد عدوها الحقيقي الذي يمثله تحالف الصهيونية العنصرية مع الاستعمار العالمي.

وانه ليسعدني أن ابعث إليكم باسم شعب الجمهورية العربية المتحدة وباسمي بأصدق التحية في مناسبة أتمام هذا الاتفاق الذي يحقق أملا كبيرا للشعب العراقي ولامته العربية في نفس الوقت وتقبلوا اخلص التقدير واطلب الأماني لكم وللشعب العراقي المجيدة "[١].

بعث الرئيس العراقي، وفي اليوم التالي، ببرقية شكر إلى جمال عبد الناصر أكد فيها:

"سيادة الأخ الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة.. أشكركم خالص الشكر للتهاني والتمنيات الطيبة التي بعثتهم بها بمناسبة إعلان البيان المتضمن إعادة إحلال السلام في شمال الوطن وتحقيق الوحدة الوطنية وفقنا الله جميعا لتحقيق أهداف أمتناوما نصبوا إليه من مجد وسؤدد ونصرة قضايانا"[٢].

وعبّر جمال عبد الناصر عن تفاؤله بهذا الاتفاق، في أكثر من مناسبة، ففي كلمة له بمناسبة افتتاح الجلسة الخاصة لمجلس الأمة في ٢٤ آذار ١٩٧٠، أشار فيها إلى

---

(١) جريدة (الجمهورية – القاهرية)، العدد (٥٩٢٥)، ١٦ آذار ١٩٧٠" جريدة (الأخبار – القاهرية) العدد (٥٥٣٠)، ١٦ آذار ١٩٧٠.

(٢) جريدة (النور)، العدد (٤٢٤)، ١٧ آذار ١٩٧٠" جريدة (الجمهورية – القاهرية)، العدد (٥٩٢٧)، ١٨ آذار ١٩٧٠" جريدة (الأخبار – القاهرية)، العدد (٥٥٣٢)، ١٨ آذار ١٩٧٠.

أهمية الاتفاق بين الحكومة العراقية والقيادة والكوردية، لأنه سيمكن الحكومة العراقية من تحشيد طاقاتها ويعيد قوتها للمشاركة في المعركة ضد إسرائيل[١]

وأشارت إذاعة القاهرة، في وقت سابق، إلى ما جاء في كلمة الرئيس جمال عبد الناصر هذه بالقول أن:

"... البيان الذي أعلن في بغداد لحل المشكلة الكردية من شانه أن يوفر على العراق طاقات كبيرة كانت تستنزف بسبب هذه المشكلة وقد جاء هذا الحل ليضع نهاية لقتال استمر عشر سنوات في شمال العراق بين القوات العراقية وقوات الأكراد وليحقق للبلاد في نفس الوقت وحدتها الوطنية وهو ماسوف يتيح للعراق أن يساهم بقدر اكبر في المعركة ضد إسرائيل"[٢]

وقد عبرت شخصيات مصرية عن تأييدها للاتفاقية، فقد تحدث خالد محي الدين، عضو مجلس قيادة الثورة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٤، عن الاتفاقية قائلا

" أن هذه الخطوة السلمية سوف تمكن العراق من التفرغ للداخل لمواجهة متطلبات البناء وخوض المعركة ضد الاستعمار ودعم حركة التحرر في العالم... إن إعلان بيان آذار التاريخي كان له صدى عميق في جميع أنحاء الأمة العربية بل وفي العالم اجمع وان هذا الأجراء ضربة للاستعمار ولأهدافه في المنطقة، كما انه انتصار لكل محبي الحرية والتقدمية والاشتراكية والسلام في العالم لأنه سيمكن العراق من

---

[١] مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، وثائق عبد الناصر، يناير ١٩٦٩ – سبتمبر ١٩٧٠، ص ٣٢٩" د.هدى عبد الناصر، المجموعة الكاملة لخطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر، في الفترة من يناير١٩٦٩الى ديسمبر١٩٧٠ (القاهرة، ٢٠٠٦)، المجلد الثاني، ص ٣٤٦.

[٢] نقلا عن: وزارة الإعلام، مديرية الإعلام العامة، أصداء الحل السلمي عربيا (د.م – ١٩٧٠)، ص ١٦.

ممارسة دوره كاملا في المعركة المصيرية للأمة العربية بصفة خاصة والمعركة ضد الاستعمار بصفة عامة" [١]

وبدورها خصصت الصحافة المصرية مساحة واسعة في معظم صفحاتها، لنقل تفاصيل الاتفاقية وتصريحات الجانبين الكوردي والحكومي، ونشرت مقالات عدة عن تاريخ القتال الدائر بين الثوار الكورد والحكومات العراقية المتعاقبة، كما نشرت تفاصيل القضية الكوردية وتطورها التاريخي لغاية الوصول إلى يوم إعلان الاتفاقية، وأبرزت الأهمية التي ستفرزها حل القضية الكوردية على صعيد العراق و المنطقة. ونظراً لأهمية الحدث، حاول بعض مراسلي الصحف المصرية القدوم إلى كوردستان وإجراء اللقاءات الصحفية مع قائد الحركة الكوردية. وقد نشرت بعض الصحف والمجلات المصرية وعلى صفحة الغلاف صورا متعددة عن الشخصية الكوردية[٢] وطبيعة الشعب الكوردي، كما نشرت عناوين بارزه عن الموضوع مع صور كاريكاتيرية معبرة عن أهمية الحديث وتأثيره المستقبلي على العراق.

كتبت جريدة (الأهرام) في اليوم التالي لإعلان الاتفاقية مقالا بعنوان: (حل المشكلة الكردية – إنهاء القتال في شمال العراق وتحقيق الوحدة الوطنية) تحدثت فيه عن إعلان الاتفاقية وأهميتها للوحدة الوطنية، وأشار المقال أيضا إلى تصريحات القادة العراقيين حول البيان، منها ما قاله صدام حسين، الذي أعرب فيها عن ثقته في: " أن هذه آخر المحطات غير الطبيعية في العلاقات بين العرب والأكراد ". كما ونشر ملخص عن بنود الاتفاقية[٣].

---

[١] وزارة الإعلام، المصدر السابق، ص ١٢.

[٢] ينظر الملحق رقم (٨).

[٣] جريدة (الأهرام)، العدد (٣٠٤٠٧)، ١٢ آذار ١٩٧٠.

ونشرت جريدة (الاخبار- القاهرية) مقالا في ١٢ اذار، عن الاتفاقية تحت عنوان: (توقف القتال نهائيا بين الاكراد وقوات الجيش العراقي في شمال العراق بعد ان استمر ١٠ سنوات) ونشرت فيه بنود الاتفاقية، كما نشرت خبرا عن صدور بيان من الحكومة العراقية يعلن فيه عفو عام عن الكورد[1].

ونشرت جريدة (الاهرام) في عددها الصادر يوم ١٣ اذار، تعليقا كتبه (زكريا نيل) تحت عنوان: (معنى اتفاق بغداد لحل مشكلة الاكراد) حيث عد اعلان الاتفاق في بغداد لحل المشكلة الكوردية، من الاحداث الهامة في المنطقة العربية، بل في منطقة الشرق الاوسط باجمعها، واشار في المقال إلى ان هذا الحل على حد وصف المسؤول العراقي، صدام حسين: " انجاز يعادل انجاز ثورة العراق في ١٤ تموز عام ١٩٥٨"، واستطرد المقال بان هذا الوصف ليس من قبيل المغالات أو التطرف إذا عرف الجميع المحنة التي عاشها شعب العراق- عربا وكوردا- على امتداد جيل باكمله، ثم تحدث عن الاضرار الناتجة عن القتال والتي تكلف الخزانة العراقية (٩٠ مليون دينار في العام الواحد)، وكانت تمتص من فعالية الجيش العراقي تجاه مسؤولياته الاساسية اكثر من (٢٠ الف) جندي كانوا يتحشدون في الشمال (كوردستان). وعلى الجانب المقابل كانت المناطق الكوردية مصابة بالشلل في كل تحرك عمراني وتوقفت فيها التنمية والانتاج الزراعي، نتيجة للمعارك الساخنة.

وأوضح، خلال المقال، تاريخ القضية الكوردية واوجزها على انها قضية شعب له اماله القومية، وله مقوماته الخاصة، الذي سعى للحصول على حقوقه ضمن وحدة الوطن العراقي. واختتم المقال بان في الاتفاق بداية لحياة جديدة في شمال

---

[1] جريدة (الاخبار- القاهرية)، العدد (٥٥٢٧)، ١٢ اذار ١٩٧٠.

العراق (كوردستان)، يتصرف فيها الشعب الكوردي بكل طاقاته و خبراته لخدمة التقدم في العراق[1].

أما جريدة (الجمهورية– القاهرية) فقد نشرت مقالا في ١٣ اذار تحت عنوان: (جيش العراق يتفرغ للمعركة بعد حل مشكلة الاكراد)، وفيها نقلت تصريحا عن الرئيس احمد حسن البكر مفاده انه بعد ان تم حل القضية الكوردية سيكون للجيش العراقي دور هام في معركة (المصير الكبرى) التي تدور رحاها على ارض فلسطين، وحذر فيه العرب و الكورد من ما سماه دسائس الاستعمار و عملائه التي تستهدف تعطيل جهود الشعب العراقي وجهود جيشه في معركة فلسطين، كما ونشرت تصريحا عن رئيس الوفد الكوردي المفاوض، محمود عثمان، اعلن فيه: " ان البنادق التي كانت تتقاتل قد التقت لتصوب إلى صدر العدو المشترك"[2].

ونشرت (الاهرام) في عددها الصادر يوم ١٤ اذار تقريرا عن خطوات تنفيذ الاتفاقية اوردت فيه خبرا عن التشكيلة الجديدة للحكومة العراقية التي ستضم خمسة وزراء كورد، فضلا عن منصب نائب رئيس الجمهورية والذي سيكون من نصيب الكورد أيضا. وخاضت الجريدة في تفاصيل أخرى بشان الحكم الذاتي، محاولة تفسير معناه وقالت: " إن الحكومة المركزية في بغداد ستكون مسؤولة عن شؤون الدفاع والخارجية والمالية، بينما تخصص السلطة المحلية بالزراعة والتعليم والإسكان والشؤون البلدية بيد الأكراد" [3].

---

[1] جريدة (الاهرام)، العدد (٣٠٤٠٨)، ١٣ اذار ١٩٧٠.

[2] جريدة (الجمهورية– القاهرية)، العدد (٥٩٢٢)، ١٣ اذار ١٩٧٠.

[3] جريدة (الأهرام)، العدد (٣٠٤٠٩)، ١٤ آذار ١٩٧٠.

وكتبت جريدة (الجمهورية- القاهرية) في ١٤ آذار مقالا تحت عنوان: (قلق إسرائيل وإيران لتسوية مشكلة الأكراد) أوضحت فيه أن الدوائر الإعلامية في بيروت صرحت بان تسوية القضية الكوردية قد سببت قلقا بالغا لإسرائيل وإيران على السواء، وأشار المقال إلى إعلان احد كبار ضباط هيئة الأركان الإسرائيلية في مؤتمر صحفي عقده يوم ١٣ آذار بأنه إذا ما نقل العراق قواته، التي كانت تستخدم ضد الكورد، إلى الأردن لتنضم إلى القوات العربية الأخرى ضد إسرائيل فان الموقف سيصبح خطيرا للغاية، وأضاف المقال بان إيران،حسب مصادرها، شعرت بارتياح إزاء انسحاب القوات العراقية من على حدودها، رغم شعورها بالقلق من الاتفاقية عموما لان ذلك قد يثير مشاعر الكورد في إيران. ونشرت الجريدة صورة مصغرة للبارزاني كتبت في أسفلها أن البارزاني قدم خنجرا مطعما بالذهب هدية للرئيس احمد حسن البكر بمناسبة الاتفاق[١].

ونشرت جريدة (الأخبار- القاهرية) في ١٦ آذار صورة تظهر فيها البارزاني مع بعض الشخصيات العراقية، كتبت تحتها: " إن هذه الصورة قد تكون هي أول صورة يبدو فيها الملا مصطفى البارزاني بين ضباط عراقيين"[٢].

وتطرقت جريدة (الجمهورية- القاهرية) في مقال لها نشرت في ١٩ اذار بعنوان: (تحقيق الوحدة الوطنية في العراق) تضمن تاريخ القضية مسلطا الضوء على ابرز محطاتها (اتفاقية سايكس بيكو، معاهدة سيفر، مشكلة الموصل، حركة الشيخ محمود الحفيد، المعاهدة العراقية البريطانية ١٩٣٠، حركة الشيخ احمد البارزاني، ثورات الملا مصطفى البارزاني، وأخيرا ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨)، وفي الختام توقف

---

[١] جريدة (الجمهورية- القاهرية)، العدد (٥٩٢٣)، ١٤ آذار ١٩٧٠.

[٢] جريدة (الأخبار- القاهرية)، العدد (٥٥٣٠)، ١٦ آذار ١٩٧٠.

المقال عند أهمية الاتفاق في تلك الظروف، لأنه سيمكن الشعب العراقي بعربه و كورده بالمساهمة الفعالة في المعركة القادمة مع إسرائيل، وذلك من خلال دعم الجبهة الشرقية مستشهدا بما أعلنه الكورد والعرب بخصوص هذا المعنى في بياناتهم وأحاديثهم حول الاتفاقية [١].

وتحت عنوان: (إنهاء المشكلة الكردية ـ ماذا وراء الثقة الشديدة في نجاح الاتفاق بعد فشل كل المحاولات السابقة خلال ١٠ سنوات) كتب مكرم محمد احمد، في جريدة (الأهرام) مقالاً أشار فيه إلى عنصر الثقة المتبادلة بين الطرفين في تنفيذ الاتفاقية، وفي نهاية المقال أشار الكاتب إلى الحلول المناسبة في حال ظهور خلاف بين الطرفين حول النقاط المثيرة للجدل مثل: (كيفية تنفيذ بنود الاتفاقية، بترول كركوك، إيران وتركيا، البيشمركة) وقد اخذ الكاتب معظم استنتاجاته من مقابلاته السابقة التي اجراها مع ابرز الشخصيات الذين أداروا مفاوضات التوصل إلى الاتفاقية، وهم (عزيز شريف، صدام حسين، محمود عثمان، إدريس البارزاني) [٢].

ساهمت المجلات المصرية أيضا في نشر مقالات متنوعة عن الاتفاق بين الطرفين. فقد نشرت مجلة المصور في ٢٠ آذار ١٩٧٠ مقالاً تحت عنوان: (وانتهت الحرب مع الأكراد) بقلم مصطفى نبيل، الذي استهل مقاله بطرح سؤالين هما: (من هم فرسان الشرق الذين أصبحوا قومية مستقلة في إطار جمهورية العراق؟) و (كيف تم الوصول إلى الاتفاق وفشلت الدوائر البترولية و الإيرانية ؟)، وتضمن المقال في محتواه عن الحقوق التي حصل عليها الكورد من الاتفاقية وردود الأفعال لكل من إيران وإسرائيل على إعلان الاتفاق، فضلا عن تناول أصل الكورد ودورهم التاريخي

---

[١] جريدة (الجمهورية ـ القاهرية)، العدد (٥٩٢٨)، ١٩ آذار ١٩٧٠.

[٢] جريدة (الأهرام)، العدد (٣٠٤١٦)، ٢١ آذار ١٩٧٠.

في الحضارة الإسلامية، مع الإشارة إلى توزيعهم الجغرافي وطبيعة المنطقة التي يقطنها الشعب الكوردي مختتما مقاله عن كيفية التوصل إلى الاتفاق الجديد بين الطرفين.

وكتب احمد بهاء الدين في نفس العدد مقالا تحت عنوان: (الرد العربي ـ الكردي على إسرائيل) علق فيه على اهمية الاتفاق ومدى تأثيره على صراع العرب مع اسرائيل حيث اشار فيه إلى ان:

" هذه القومية العزيزة، الملتحمة مع العرب عبر القرون، والتي ساهمت في التراث العربي والاسلامي مساهمات ثقافية وفنية ومادية وعسكرية ـ الم يكن صلاح الدين كرديا ؟.. هذه القومية العزيزة: كان اختبارا كبيرا للقومية العربية، اذ تجد صيغة عصرية تعيش بها معها في اطار واحد اطار حي خلاق، وليس اطارا مختنقا ضيقا.. لذلك كان نجاح الحكم العراقي في ايجاد هذه الصيغة وفي تقديم هذا الحل نجاحا للعرب جميعا، والحركة القومية العربية الحديثة ووِرقة كبرى في المواجهة بين العرب واسرائيل..

ووِرقة في المواجهة العسكرية ضد اسرائيل، لان هذا الحل كفيل ان يطلق طاقات العراق من اسارها. ووِرقة في المواجهة الحضارية ضد اسرائيل... فهذه الدولة، وبهذه النظرة.. يواجهها رد عربي عملي وواقعي، في صورة تجارب اقطار عربية كثيرة في التعايش، وفي صورة هذا الحل لمشكلة من اكبر المشاكل واعقدها، واجدرها بالحل، وهي المشكلة الكردية... "[1].

ونشرت مجلة (الاذاعة والتلفزيون) في ٢١ اذار مقالا تحت عنوان: (قوة جديدة ضد الصهاينة) اشارت فيه إلى ان الاتفاق الذي تم بين الحكومة العراقية و الكورد،

---

[1] مجلة (المصور)، العدد (٢٣٧١)، القاهرة، ٢٠ آذار ١٩٧٠، ص ٦ – ٩.

ستضيف قوة جديدة للعرب في المعركة ضد اسرائيل، وان العرب يتطلعون إلى هذه الاتفاقية والى الدور الذي سيقوم به الكورد في المعركة ضد (العدو الصهيوني) والى القوى العراقية التي كانت بعيدة عن ساحة المعركة بسبب مؤامرة استطاع الاستعمار ان يفرضها على الواقع العراقي لتسلبه جزءا كبيرا من طاقاته [١].

أما مجلة (روز اليوسف) فقد نشرت في زاوية (رسالة من بغداد) مقالا بقلم زهير الدجيلي، تحت عنوان: (انتهى القتال الدامي في شمال العراق) تحدث فيه إلى ان هذا القرار التاريخي يدعم إلى حد كبير جميع المشاريع السياسية والاقتصادية لنظام الحكم في العراق، وتتوطد دعائم الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية من خلال حل احدى اكبر المشاكل التي عانى العراق منها طويلا، على المستوى الداخلي والعربي والعالمي، وبذلك يمكن تحويل جميع الطاقات العسكرية والسياسية والاقتصادية، التي كان يستنزفها القتال، إلى مجالات اساسيه ابرزها دور العراق في الجبهة الشرقية المواجهة لاسرائيل[٢].

وانفردت مجلة (المصور) في عددها الصادر في ٢٧ اذار ١٩٧٠، باول حديث صحفي اجراها مندوبة المجلة، درية عوني، مع البارزاني، والتي تحدثت عن مظاهر الفرح التي عمت العاصمة بغداد بمناسبة عيد نوروز الكوردي، اثناء وجودها فيها، ثم تحدثت عن تمكنها من الحصول على اول سبق صحفي لمجلتها، وهو اول حديث مع البارزاني يتناول فيه رأيه في العديد من القضايا الهامة، وكتبت في بداية المقال عن المكان الذي جرى فيه اللقاء مع البارزاني بالقول: " وفي نفس الغرفة التي وقع فيها البيان التاريخي السيد صدام حسين والسيد البارزاني...كان لي الشرف ان

---

[١] مجلة (الاذاعة والتلفزيون)، العدد (١٨٢٧)، القاهرة، ٢١ اذار ١٩٧٠، ص ١٦.

[٢] مجلة (روزاليوسف)، العدد (٢١٨٠)، القاهرة، ٢٣ اذار ١٩٧٠، ص ٨، ٤٧.

اكون اول صحيفة غير عراقية يستقبلني البارزاني ويدلي بحديث خاص لمجلة "المصور"

وعندما سالت المندوبة البارزاني هل تستطيع ان تعرفنا بنفسك؟ اجاب " انا نابع من تربة هذا الوطن ومن هذا الشعب. ومنذ ان شعرت بهذه الحقيقة وشعرت بانتشار الظلم بين ابناء قومي وبين العراقيين عامة تملكتني رغبة شديدة بان اساهم في رفع هذا الحيف عن شعبي..."

وردا على سؤالها هل سترشحون نفسكم لمنصب نائب رئيس للجمهورية العراقية ؟ اجاب البارزاني قائلا:

" بكل صراحة، انا لا اطمع في أي وظيفة أو منصب أو مكسب أو مصلحة احققها من وراء هذه الثورة..." ثم سألته ما رايك في (بيان ١١ اذار) وهل انتم راضون عنه ؟ رد قائلا:

" يكفي ان ترى رنة الفرح والسرور والبهجة في قلوب العراقيين قاطبة، عربا واكراداً، ان هذا التأييد الشعبي الشامل العظيم تجعلني اشعر بارتياح تام من هذا البيان "وعندما سألته ما هو موقفكم من الوحدة العربية، وماذا سيكون موقفكم إذا تمت وحدة بين العراق وبلد عربي؟ اجاب:

" إذا كانت الوحدة أو أي خطوات اخرى من هذا القبيل تجلب الخير للجميع فنحن جزء من هذا المجموع و سيصيبنا هذا الخير وانا أؤيد عملا يحقق الخير للجميع...". واجاب على سؤالها عن موقفه من القضية الفلسطينية:

" نحن جزء من الشعب العراقي وموقفنا يتبع مواقف الحكومة في بغداد". و في سؤالها الاخير: ما هو الفرق في نظركم بين هذا الاتفاق و الاتفاقات السابقة التي فشلت؟ رد عليها بالقول:

" ان هذا الاتفاق الذي تم لأول مرة بين حزبين سياسيين قد تم بعد مفاوضات طويلة وضعت أسساً قوية، في حين انه في السابق كانت مجرد بيانات وزارية يصدرها رئيس الحكومة، ان هذا الاتفاق هو اول اتفاق يعترف للاكراد بالحكم الذاتي ويسمح لهم المشاركة الفعلية في السلطة التنفيذية والتشريعية واهم من هذا كله التفهم العميق للقضية الكردية الذي لمسناه عند الجانب العربي ثم التأييد الشعبي الذي حصل عليه هذا البيان" [١].

وكتبت مجلة (الهلال) وفي زاوية (قضية الشهر)، بقلم حسين كروم بحثا مطولا عن الكورد بمناسبة الاتفاقية، فجاء في مقدمته:

" خلافا لكل توقعات القوى الاستعمارية، والقوى الرجعية الايرانية وبعض الدوائر المرتبطة بهما.. انهى العراق المشكلة الكردية. عن طريق اعلان اتفاقية ١١ مارس ١٩٧٠ التي وقعت بين الحكومة العراقية وبين الملا مصطفى البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني... "، كما واكد فيه انه إذا كان الشعب العراقي قد استقبل الاتفاق الأخير بين الحكومة وبين البارزاني بالفرح، فان الشعوب العربية كلها قد شاركت الشعب العراقي ابتهاجه لان القضية لا تخص العراق وحده وانما تخص جميع الشعوب العربية. كما وتطرق البحث إلى تاريخ ظهور القضية الكوردية وتطوراتها حتى لحظة اعلان الاتفاقية، وأشار أيضا إلى ان العرب يتحملون بعض المسؤولية في عدم تسويتها في السابق قائلا :

" وسنكون بعيدين عن الانصاف ومتعصبين لو حاولنا تنزيه الحكومات العراقية عن الهوى. وحملنا الاكراد كل شيء. فهناك قوى عراقية ذات اتجاهات قومية متعصبة لا تطيق سماع كلمة عن قومية اخرى غير القومية العربية... "، ثم

---

[١] مجلة (المصور)، العدد (٢٣٧٢)، القاهرة، ٢٧ اذار ١٩٧٠.

تحدث عن الخطوات التمهيدية للوصول إلى الاتفاقية، ونشرت المجلة في النهاية البنود الخمسة عشر للاتفاقية [١].

وقد نشرت مجلة (المصور) في عددها الصادر في ٣ نيسان ١٩٧٠ حديثا صحفيا مع محمود عثمان، المرشح الكوردي لتولي منصب نائب رئيس الجمهورية، تناولت فيه تطورات وتنفيذ بنود الاتفاقية ودور الكورد في المشاركة مع العرب في معركتهم مع اسرائيل [٢].

ونشرت مجلة (الكاتب) مقالا لجمال الشرقاوي، تحت عنوان: (كردستان.. بعد جنوب السودان) تحدث فيه إلى نتائج القتال الدائر بين الكورد والحكومة قبل اعلان الاتفاقية، ثم سلط الضوء على بعض بنود الاتفاقية، وقارن في المقال بين المشكلة الكوردية في العراق ومشكلة جنوب السودان، ثم تحدث عن النتائج الايجابية لحلول هذين القضيتين، وفي الختام شدد على اهمية النضال ضد القوى الاستعمارية واسرائيل بالقول:

"... ان الالتزام الصارم بتنفيذ الاتفاقات والقرارات.. والمزيد من الحذر، وتشديد النضال ضد جيوب الاستعمار والرجعية.. والدخول بكل القوة في المعركة المصيرية الشاملة ضد الامبريالية واسرائيل.. هذا هو ما نود ان نحي به اتفاق ١١ اذار (مارس) " [٣].

ونشرت مجلة (المصور) حديثا صحفيا مع البارزاني في ١٠ نيسان ١٩٧٠ تضمن جوانب مهمة عن حياة البارزاني و الحركة الكوردية [٤].

---

[١] مجلة (الهلال)، العدد (٤)، القاهرة، نيسان ١٩٧٠، ص ١٢٧ – ١٣٩.

[٢] مجلة (المصور)، العدد (٢٣٧٣)، القاهرة، ٣ نيسان ١٩٧٠، ص ١٢ – ١٣.

[٣] مجلة (الكاتب)، العدد (١٠٩)، القاهرة، ١٠ نيسان ١٩٧٠، ص ١٣٦ – ١٣٩.

[٤] مجلة (المصور)، العدد (٢٣٧٤)، القاهرة، ١٠ نيسان ١٩٧٠، ص٨– ٩، ٤٣.

أما مجلة (الطليعة) فقد كتبت في افتتاحيتها مقالا بقلم رئيس التحرير، لطفي الخولي، بعنوان: (خطوتان إلى الامام) اشار فيه إلى اتفاق ١١ اذار، وكذلك لقاء القادة الفلسطينيين مع الحكومة السوفيتية في موسكو، في منتصف شهر شباط ١٩٧٠ حيث جاء في المقدمة: " في الوطن العربي، خلال الربع الاول من عام ١٩٧٠، حدثان سياسيان على قدر عظيم من الاهمية الاستراتيجية "

فبخصوص الحدث الاول، اكد لطفي الخولي ان اتفاق ١١ اذار يملك في حد ذاته اكثر من بعد، فهو من ناحية يبني القاعدة الأساسية للوحدة الوطنية في اطار الجمهورية العراقية وشعبها، ومن ناحية ثانية، يقدم أنموذجاً صحيحاً لحل مشاكل وقضايا الأقليات القومية في البلدان العربية، وذلك باعتراف القومية العربية صاحبة الاغلبية، بجميع حقوق الأقليات القومية، ومن ناحية ثالثة فان الدول العربية التي تخوض الصراع مع اسرائيل، تقدم للعالم دليلا ملموسا على معاداة حركة التحرر الوطني العربية للتعصب العنصري والتمييز القومي.

وكتب الكاتب الفلسطيني، لطفي الخولي، في نفس العدد من مجلة (الطليعة) تحت عنوان: (خطوة ثورية كبيرة) وضح فيه ردود الفعل الاسرائيلية من الاتفاق[١].

بقيت العلاقات بين القيادة الكوردية والحكومة العراقية في تحسن مستمر حتى يوم وفاة الرئيس جمال عبد الناصر في ٢٨ ايلول ١٩٧٠، ولهذا السبب لم تبد القاهرة عن اية مواقف جديدة تجاه الكورد ما بعد مرحلة اعلان الاتفاقية.



الاشتراكي في

